

Distr.  
GENERAL

S/1997/372  
16 May 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة  
لمراقبة فض الاشتباك

(عن الفترة من ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦  
إلى ١٦ أيار/مايو ١٩٩٧)

أولا - مقدمة

١ - يورد هذا التقرير سردا لأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الأخيرة عملا بالولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والقرارات اللاحقة التي مدد بها المجلس ولاية القوة وكان آخرها القرار ١٠٨١ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، تمت مراعاة وقف إطلاق النار في قطاع اسرئيل - سوريا، ولم تقع حوادث خطيرة وظلت منطقة عمليات القوة هادئة.

٣ - وقامت القوة بالإشراف على المنطقة الفاصلة، بواسطة مواقع ثابتة ودوريات، لضمان عدم نشر أي قوات عسكرية فيها. كما واصلت القوة العمليات التي تجريها مرة كل أسبوعين لتفقد مستويات التسلح والقوات في منطقتي التحديد. ورافق أفرقة التفتيش ضابط اتصال من الطرف المعني. وعلى غرار ما حدث في الماضي، رفض كلا الطرفين دخول أفرقة التفتيش إلى بعض مواقعهما وفرضا بعض القيود على حرية تنقل القوة.

٤ - وساعدت القوة لجنة الصليب الأحمر الدولية بتوفير تسهيلات البريد وتسهيلات لمرور الأفراد عبر المنطقة الفاصلة. وقدم العلاج الطبي للسكان المحليين في حدود الإمكانيات المتاحة، عند الطلب.

٥ - وأقام قائد القوة وضباطه علاقات اتصال وثيقة مع ضباط الاتصال العسكريين في اسرئيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون كلا الطرفين مع القوة في تنفيذ مهامها.



٦ - وفي أيار/مايو ١٩٩٧، كانت القوة تضم ١٠٥٣ من الأفراد العسكريين من بولندا وكندا والنمسا واليابان (٣٥٥، و ١٨٨، و ٤٦٥، و ٤٥ فردا على التوالي)، فضلا عن ٤ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين المنتدبين من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. وبالإضافة الى ذلك، تلقت القوة مساعدة من ٧٣ من المراقبين العسكريين التابعين لمراقبي الجولان في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. وما زال اللواء يوهانز س. كوسترز، من هولندا، قائدا للقوة. ومرفق بهذا التقرير خريطة تبين منطقة عمليات القوة وانتشارها.

### ثالثا - الجوانب المالية

٧ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠/٥٠ باء مبلغا إجماليا قدره ٩٠٠ ٢٥٤ ٢٢ دولار للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمواصلة القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ويتوقف تقسيم الاعتماد، الذي يبلغ إجماليه ٩٠٨ ٦٨٧ ٢ من الدولارات في الشهر على قرار من مجلس الأمن بتمديد الولاية الحالية للقوة.

٨ - والجمعية العامة بصدد النظر حاليا في الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (A/51/405/Add.2). ورهنا بقرار الجمعية العامة، سوف تبلغ تكلفة مواصلة القوة بقوامها المأذون به لتلك الفترة ما إجماليه ٣٦٨ ٠٠٠ ٣٢ دولار، أي ما يعادل إجماليه ٣٣٣ ٦٩٧ ٢ دولارا في الشهر.

٩ - وقد بلغت الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للقوة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ ما قدره ٤٨,٧ مليون دولار. ويبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ ما قدره ١,٦٤ بليون دولار.

### رابعا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١٠ - عندما قرر مجلس الأمن، في قراره ١٠٨١ (١٩٩٦) أن يجدد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، طلب المجلس أيضا من الأطراف المعنية القيام فوراً بتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، كما طلب الى الأمين العام أن يقدم، في نهاية الفترة، تقريرا عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار.

١١ - أما مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، وبخاصة الجهود التي تبذل على مختلف المستويات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) فقد تناولتها في تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/51/543) المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢/٥٠ ألف المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

### خامسا - ملاحظات

١٢ - واصلت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي طالب به مجلس الأمن وعلى اتفاق فض الاشتباك بين القوات الاسرائيلية والسورية المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، أداء مهامها بصورة فعالة، بتعاون الطرفين. وظلت الحالة في قطاع اسرائيل - سوريا هادئة، ولم تقع أي حوادث خطيرة.

١٣ - وبالرغم من الهدوء الحالي في قطاع اسرائيل - سوريا لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تنطوي على خطر ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتم التوصل الى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط، والى أن يتم ذلك. وآمل أن يبذل كل من يعنيه الأمر جهودا دؤوبة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها، بفرض التوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة، على نحو ما طالب به مجلس الأمن في قراره ٢٢٨ (١٩٧٣).

١٤ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر ضروري. ولهذا، فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. كما أعربت حكومة اسرائيل عن موافقتها.

١٥ - وإنني إذ أقدم هذه التوصية، أجد لزاما علي أن أوجه الانتباه الى النقص الخطير في تمويل القوة. وتبلغ الأنصبة المقررة غير المدفوعة حاليا نحو ٤٨,٢ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ، الذي يتجاوز بكثير الميزانية السنوية الحالية للقوة، أموالا مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تشكل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأناشد جميع الدول الأعضاء دفع أنصبتها المقررة على الفور وبالكامل وبتسديد ما عليها من متأخرات.

١٦ - وختاما، أود الإشادة باللواء يوهانز س. كوسترز وبالرجال والنساء العاملين تحت قيادته. فقد أدوا بكفاءة وتفان الواجبات الهامة التي أسندها اليهم مجلس الأمن. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات التي تساهم بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تقدم المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين المكلفين بالعمل في هذه القوة.



